

رئيس بنك التنمية والاقتصاد الزراعي يجب أن نستصاح ما بين يدينا حتى نخرج من عنق الزجاجة تشجيع القطاع الخاص ضروري لاستغلال الأرض الجديدة

تخطيط
أزمة الإسكان
بقلم : حافظ محمود

المؤكد ان علينا عدة جهات
عظيمة مختصة بالإسكان ، وأكثر
من جهة منها عايشة مشكلة
الإسكان منذ بدايتها ، والمؤكد ان
هذه الجهات جميعا تبذل أو تحاول
ان تبذل جهودا كبيرة لحل هذه
المشكلة وليس على شك ان هناك
قرارات وإجراءات وقوانين لتطبيق هذا
الهدف .

لكنني أريد ان أعرف السبب في
كون هذه القرارات أو اللوائح أو
القوانين أحيانا لا تمتد إلى المصائر
الكثيرة الضخمة المبنية منذ سنين ،
لكنها تنتظر ما سمونه «التخطيط»
طوال هذه السنين .

وليس سرا ان هذا الانتظار سببه
الحقيقي هو رفع أسعار هذه
الوحدات السكنية التي تعد
بالآلاف ، ولست أدري أية زيادة
أخرى ينتظرها أصحاب هذه
الوحدات ؟! في الحقيقة المشكلة
الحال التي لا تزيد على غرقين
صغيرين قد أصبح إجراها مائة
جنيه أقل قليلا أو أكثر قليلا حسب
حالة الشقة وموقعها .

ويعتبر ان كان «مقدم الإيجار»
وهو المالك المذهب لعملية «مخار»
الرجل - بعد ان كان في جيبه في
القرنين قد يصل الآن إلى عشرة
الآلاف جنيه . فأيضا ينتظر ملك هذه
هذه المنازل أكثر من هذا ؟!

ولما لا يريد ان اعلم ، لا أرى اعلم
ان هناك فئة منهم ليسوا على هذا
المستوى من الفقر والحرمان . وهم
يصبون قليلا أو كثيرا من هذا
«المقدم» من الإيجار الشهري
لسنوات مقبلة .. بل لا أأتحدث
عن الذين يجزوا منازلهم
وعرضوها على الناس للإيجار أو
للمتلك إنما أنا أتحدث اليوم عن
أولئك الذين يتكاثرون في «تخطيط»
مبانيهم بلا من الشهور شهورا أو
سبينا .. ليس هناك إجراء لمقارعة
هذه الحركة الفلكية ؟

أذكر أنني قرأت من قبل
الصحف أكثر من مرة ومنذ أكثر من
مدة ان السلطات تستعمل كروت وكيت
بالنسبة لأولاد .. ثم بعضي الذين
دون التوقيع ، وليس شك ان لهذا
أسبابا ليست أطمحها .. لكنني
أتساءل : أي سبب هذا الذي يتسبب
في حرمان المواطنين من الاستفادة
بالألف من الوحدات السكنية
الموجودة فعلا ؟!

يبدو ان في المسألة حاجة إلى
مزيد من الحزم والجدد القديم ..
وأفان ان كل ذلك العالم اذا كانت
هناك معركة في حل لتفسيها
الاستيلاء على أشياء كثيرة بقوة
السلطة والقانون من أجل عائلات
العام .. فهل مصلحة عشرات
الآلاف من طلبة الإسكان لا
تستحق مثل هذا الإجراء ؟!

لكنني لا أطلب بإجراء عفيف ولا
بإجراء قاسم .. فما أطلب إجراء
عادلا .. وهذا الإجراء كما تصوره
هو ان تعطي أصحاب هذه المباني
مهلة أشهر اذا لم هم بل يولوا فيها
طلبات الإسكان فإن من حق الإسكان
الاستيلاء على هذه المباني ويبيعها
بالمزاد العلني واعطاء أصحابها
الاصليين الذين يعانون من هذا
البيع .. مع اشتراط «التخطيط»
العرض على الناس للسكن خلال
أشهر محدودة أخرى .. كما ان
يتضمن هذا الشرط هذا انني أو حدا
أعلى قيمة الإيجار أو قيمة التملك
اليس هذا جائزا في ظروف مثل
ظروفنا ؟!

لقد سبق ان سمعنا ان قرأنا ان
في القاهرة حوالي خمسين ألف
وحدة سكنية من هذا النوع ان
تأخذ الاجراءات اللازمة في هذا
المجال تستعد خمسين ألف أسرة
جديدة .. ولا تستعدا بوجود السكن
القطر ، بل ويمطلق جديد القيمة
الإيجار أو قيمة التملك لا يخلو من
العمل مع جميع الأطراف أو ان
جهات الاختصاص قد وجدت الحلول
للقانونية لتحقيق هذه الفكرة كانت
أولى ثمرات هذه الخطوة على تكرار
هذا التحليل على رفع أسعار المنازل
أكثر مما ينبغي ، ولعل كل من
يستثمر ماله في البناء ان ربحه
الحلال تضمنون ولما الربح الحرام
فمرفوض .. ويومئذ تنكسر أزمة
الإسكان إلى حد كبير .

□ ما قيمة القرض ؟
● ١٢٠٠ جنيه من كل فدان قام
بإستصلاحه ويرويه بطرق الري غير
القليدية لان الري بالطرق الحديثة
أوفر .

□ اذا قلت استصلاح
الاستصلاح تتطور .. فلماذا ان
لم تصل لما كان عليه استصلاح
الأراضي في الستينيات .

● رغم ان في الستينيات كانت
العملية شاقة جدا مثل بناء الهرم ..
تسوية شق مصرف .. شبكات ري ..
شبكات صرف .. محطات ري ..
محطات صرف .. ومع ذلك وصلنا
لحجم استصلاح يبلغ ١٥٠ ألف فدان
في السنة وبلغ إجمالي ماتم
استصلاحه ١١٢ ألف فدان حتى سنة
١٩٧٠ .

□ يعني تقريرا مستقيم
للمساحات المستصلحة ؟
● في الواقع انه بداية من عام
٧٨ وحتى الآن لم تعد المساحات التي
استصلحت ٢٥٠ ألف فدان يعنى مقدار
ما كان يستصلح في سنتين رغم ان
أساس هذه المشاريع مشروعات
هنا مشروعات الصلحية ومشروعات
غرب التورمية .. وتما قبل عام ٧٧
لان التربة الرئيسية اقيمت عام ٦٨
من القرض الرومي .

□ سر النجاح وكيف الاستمرار
□ وبماذا تقاسمنا تحقيق من نجاح في
استصلاح الأراضي حتى عام ١٩٧٠ ؟
● أولا كان هناك إيمان بضرورة
استصلاح الأراضي وثانيا ان الجميع
الاجهزة التي عملت في استصلاح
الأراضي وإتزال موجودة حتى اليوم
كانت مفرقة لذلك تماما .. وليس كما
يحدث الآن .

□ فركات استصلاح الأراضي لا تتسلسل
عائلات استصلاح عندها أكثر من ٣٠
أو ٢٥٠ من حجم عملها كله والباقي
أعمال أخرى لاعلاقة لها باستصلاح
الأراضي .. ولعلنا .. ان الدولة كانت
مسئولة عن العمل من الألف إلى
الياء .. الآن الدولة مسؤولة عن جزء
والشركات تعمل ولو ان التمويل كله
من قبل الاستثمار .

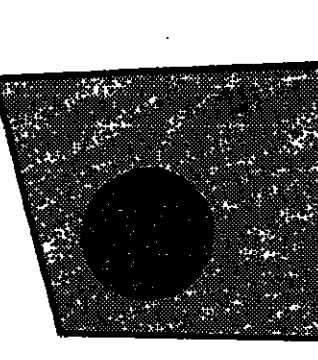
□ وكفى بشارتنا لنجاح .. ؟
● يجب ان نؤكد المسؤولية ..
وأعيد هيئة التصنيع هيئة قوية كما
كانت والآن على ان تخطط مشروعات
وتشرف على تنفيذها الهيئة الآن غير
متفرقة قط لتعمل في الأراضي
متفرقة لهذا لا يمكن بكاملها وقاما
ومشكلة .. لا أنالاجام هيئة التصنيع
لان هناك عوامل أخرى تتدخل يجب
تفكيها ..

□ أيضا لابد من العودة إلى اساليب
المتابعة للهيئة والشباب والعلماء
الفوري لكل من يحسن وكل من يسيء
لان ذلك يحدد إلى العملية جديتها
ويشجع الناس ويحذرهم على العمل .

□ ولغيرا لابد ان يكون هناك هدف
وهدف واضح وهو : ان استصلاح
الأرض لمن : ولأي غرض حتى يتم
تخطيطها على أساس هذا الهدف .

□ هل هذا غير موجود الآن ؟
● الهدف الآن غير محدد .. مثلا
أراضي غرب التورمية تقام السرى
مصمم بها على أساس كل وحدة ١٥٠
فدانا .. من الذي سيأخذ ١٥٠ فدان
بينما القانون لا يسمح بملكية أكثر من
مائة فدان ؟!

□ ثم ان الأراضي في هذه المنطقة تهاج
بالمزاد في هذه المنطقة من ٢٠ إلى
٤٠ فدانا .. في كيف يصل نظام الري
المحوري الذي يروي ١٥٠ فدانا ؟!
والأهم مشكلة .



المناطق المسموح للقطاع الخاص ان
يعمل فيها .. ثم لقي هذه المناطق من
الشواذب .. يعني جهة معينة تخصص
لإجراءات هذه الأراضي من الجهات
المختلفة ثم تعطي هذه الأراضي للناس
وهي خالصة من الشواذب هنا يكون
فيه ضمان ..

□ لماذا ان تكون هناك جهة
واحدة تتصرف في هذه الأراضي وليس
٣٠ جهة .. الآن مثلا القوات المسلحة
بتبيع أرضا .. التصنيع يبيع أرضا
وكلها أرض الدولة لكن أين
التخطيط ؟!

□ ولماذا لا تعطي قروضا
للمستثمرين ؟
● الدولة أقرت بمبدأ القروض
للقطاع الخاص سلف استصلاح أراضي
واضحت مبلغ ١٥٠ مليون جنيه لأول
مرة هذا العام .. وحتى الآن لم يصرف
منها مليون !

□ لماذا .. لم يطلب احد
قروضا ؟
● لا .. الناس تطلب لكن هناك
شروط لصرف هذه القروض ..
يستحق تنفيذها .

□ نحاول التيسير .. ولكن
□ وماهى ؟
● ١٨ شريطا .. من يطلب قرضا
من بنك التنمية والائتمان لاستصلاح
أراضي يطلب منه الاتي .. الأرض
موقعها .. ومساحتها .. صكوكه
الملكية .. مصدر الري .. تصريح
وزارة الري .. فنية الاساسية لابد ان
تكون موجودة ١٨ بندا .

□ ولماذا لا تحصل هذه
القروض ؟
● طبعا .. اعطنا النظر في هذا الكلام
بأكمله .. الآن قرنا صرف سلف
استصلاح الأراضي واسترايعها
بضمان المشروع من بنك التنمية
والائتمان .. وقا كنه كليل بان تابع
تنفيذ هذه المشروعات من خلال
الهيئة التي بدأ بها يحق استخدام
القرض في الأرض المصروف له ..

□ فأتقن لم يصل
□ ولعل الآن ؟
● التعامل في المستقبل نحو دفع
وتشجيع القطاع الخاص ليحسن
عمليات استصلاح الأراضي ويحسن
لنظرة واسعة شاملة فيها تجميع لمفاهيم
ومشاكله حتى تستطيع ان تضع
سياسة سليمة للمستقبل .

□ وماذا نقترح ؟
● اقترح توحيد قوتين لتصرف
في املاك الدولة وتوحيد جهة
لتصرف كان هناك مشروع قانون
واقفت عليه لجنة الزراعة والري
بمجلس الشعب .. لكن للأسف لم
يصدر .

□ ولماذا لم يصدر
● المشروع ينص على ان يتم
التصرف في أراضي الدولة في
أغراض مختلفة منها اغراض
استصلاح الأراضي وهذه اغراض
جهة قطاع خاص .. شركات ..
جهازات كما يجب ان تحدث من اليوم
الأراضي التي يمكن التصرف فيها .

□ وهل هذا ممكن ؟
● نحن لدينا حصر وتصنيف كامل
وراسة أراضي اعدتها وزارة للتصنيف
شملت الجمهورية ككل وشملت
المناطق المختلفة وضعت اولويات
وخطارى .. على ضوء هذا لا احد
يعتقد ان هذين العاملين من
اسهل ما يمكن ولكن حتى الآن لم نتخذ
رد الهيئة .



غير معقول
تطبيق قانونين للتصرف في الأراضي
واشرطاً يقرض المستصاحين

سر وتطلق للقطاع الخاص العملية
وتعقد الجهات خطأ

□ وكيف يتم التقييم ؟
● بان نحدد الأراضي الواجب
لإستصلاحها والصرف ليقول ان
الأراضي التي تحت يد الاملاك اي
الأراضي التي تحت يدينا في المصارف
للأراضي المملوكة في نطاق ٢ كيلو
منها تبلغ ما يزيد عن ربع مليون
فدان .. وهذه يمكن للقطاع الخاص ان
يساهم بغير كبير في استصلاحها اذا
لما قبلت به .. لكن ان القول له لا تصل
في هذه الأراضي والادب من ترخيص من
قوات المسلحة واخر من الآثار
والسجاري ١١ جهة لابد ان يستخرج
منها ترخيص ثم لا يضمن الحصول
على الأرض في النهاية فهذا غير
ممكن .. ولا يشجع احدا لذلك يجب ان
ساعد هؤلاء قلائس .. وان نلغزهم .

□ كيف ؟
● هناك ٣٩٦ جمعية تعاونية
لإستصلاح الأراضي ٨٠٠ جمعية منها
تم تخصيص أراضي لها حوالي ٣١٧
الف فدان وبأى الجمعيات لم تخصص
أراضي لها وظلما سنقل خالفين على
الأرض من الناس ومن ان يتاجروا
بها فان يحقق شيء .

□ لقد نص القانون ١٤٣ على ان
وزارة التصنيع تعد لهم المرافق
الاساسية .. لكن كم جمعية اعدت لها
للمرافق الاساسية ١٢ ولا واحدة حسب
القانون .

□ ربما لعدم وجود
اعتمادات ؟
● لا اقول انه في عام ١٩٨٠
كانت ميزانية وزارة استصلاح
الأراضي والهيئة العامة للتصنيع
خطارى .. على ضوء هذا لا احد

□ وماهو الحل ؟
● ان تدخل جميع هذه الأراضي
ضمن التركيب المصنوي حتى يمكن
ان تترك عالدا كبيرا ومصنويا .

□ ولماذا لم يتم هذا ؟
● لاسيما السابقة للتصرف من
الأراضي المستصلحة لم تزد في
سرعة استغلال هذه الأراضي وتحقيق
نتاج منها ولما استهدفت تحقيق
عائد الدولة أو لشركات الاستصلاح
والذلك بيعت الأراضي في غرب
التورمية بالمزاد .

□ ولماذا في هذا ؟
● البيع بالمزاد يعنى ان من يملك
اللقبوس يبيع ويشترى وفي جميع
الاحوال يأخذ بسعر يزيد عن قيمة
هذه الأراضي .. وهو لا يبيع لكي يبيع
لأنما هي ضيقة استثمار لانه يعلم ان
ثمن هذه الأراضي سيؤدي مع التضخم
والانفصاف مازالت سياسة البيع بالمزاد
مستمرة .

□ مطلوب مليون فدان
□ ان قلت تختلف مع واضعي
سياسة التصرف في الأراضي
الصراوية ؟
● طبعا .. في المفهوم حيث
يمكن ان تحقق صاحب الدولة بان
اصدر سعرا يعنى تكاليف الاستصلاح
وهامش ربح للشركات ثم يطرح هذه
الأراضي للبيع بالسعر المحدد وتكون
الاولوية للفقراء على زراعة الأرض
أقيا وملينا .

□ ومما في زراعت ؟
● لابد ان يوجد في هذه
المناطق لها مناطق صراوية وغير
ماهولة وتأمينها تحتاج لجمعية
متمكنا .

□ مارايك في خطة الاستصلاح
الجديدة واساليب التصرف في
الأرض ؟
● الحقيقة حدثت استصلاح ٥٠٠
الف فدان في الخمس سنوات القليلة
والا اقول انه لا ٥٠٠ الف ولا ٨٠٠ الف
تكني .. يجب ان تستصلح مليون فدان
لكن الاستثمارات غير متوفرة بل لنا
تخلى الا تحقق حتى هدف ٥٠٠ الف
لان الخطة حدثت ان يساهم القطاع
للخاص بما يزيد عن ٢٥٠ في هذا لصل
خلال السنوات الخمس لكن هل القطاع
الخاص لنس ان اقول لا .. فقلنا
بالت الموقوفات التي صادفت للقطاع
الخاص في الماضي فانه لم يقوم على
هذا الصل الصعب .

□ قانونان .. والأرض واحدة
□ وماهى هذه المعوقات ؟
● أولا ان التصرف في الأراضي
اليوم الصراوية أصبح عنادنا
قانونا للتصرف قانون ١٤٣ لعام
١٩٨١ وهو يبيع التصنيع والقانون ١١٠
لعام ١٩٦٤ وهو يبيع الزراعة وكل
منهما لخدمة التي تتخالف احكام الآخر
برغم ان الأرض واحدة .

□ وكيف تشجع القطاع
الخاص على العمل في هذا
الحل ؟
● بان تسير ونسب الاجراءات
لا تاتي القطاع خاص قبل ان يقع قرنا
لابد ان اعرف وان المشروع الذي
سأقوم به يحق عالدا .. وطبعا
القطاع الخاص مش عروق وسط
الصعراء لكن خروج في الأراضي
لمتلكة للأراضي الزراعية لادها
الاسهل .

□ وهل تعتقد ان للقطاع
الخاص يمكن ان يساهم وهو
ماضيه يشجع ؟
● الخوف من الاجل في الأراضي
الصراوية والأراضي اليوم حجب عا
المصلحة الأولى الدولة في هذا
الموضوع .. الدولة ليس لديها القدرة
على الصرف على هذه المساحات
فيتمكنا ان تقرر هذه الأراضي بأى

□ قلت لرايين بنك
التنمية :
السؤال الرئيسي لاي
مسلول في قطاع الزراعة
الآن هو كيف نوفر الغذاء
للشعب .. هل عن طريق
زيادة الإنتاج .. أم ماذا ؟
● قال : المشكلة اكبر من زيادة
الإنتاج فمن نحتاج إلى أحدث طرق في
هذا الإنتاج في السنوات القادمة .

□ كيف ؟
● بان تسير في اتجاهين .. أولا
زيادة الإنتاج من وحدة الأرض
الزراعية التقليدية ثم استغلال الأراضي
للزراعة الجديدة التي استصلحت
والتنسيق في الإنتاج بين الاثنين .

□ هل هذا ممكن ؟
● انه ضرورة .. الإنتاج الزراعي
الذي من الرقعة الزراعية التقليدية
لا يمكن ان يعطي احتياجات جوع
الشعب .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

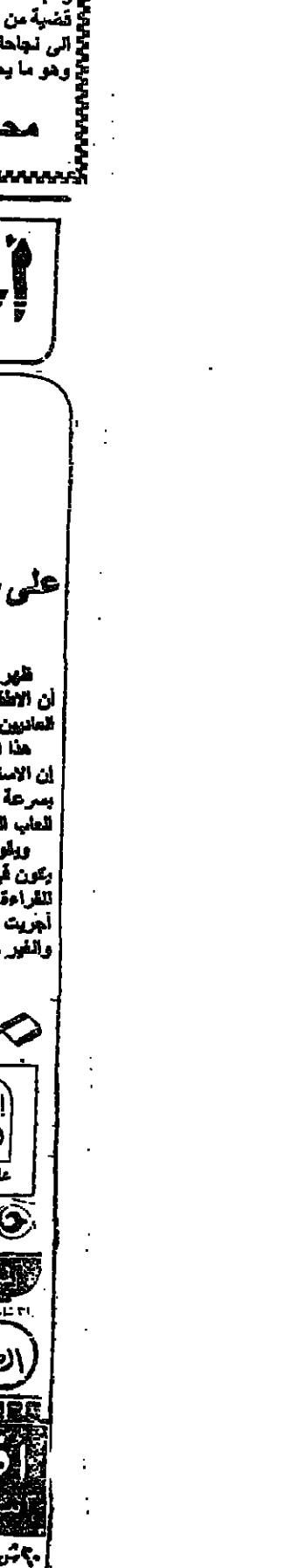
□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

□ ولماذا لا نغير من اسلوب
استغلال هذه الأراضي ؟
● اساليب الاستغلال المتبعة حاليا
في الأرض القديمة غير موجهة من
الدولة للدولة ممثلة في وزارة
الزراعة تقوم فقط بمسئولية التسميد
وبين طلبات لزراعت ورغم ان هذا
التسميد يفسر عن حقيقة احتياجات
الزراعت المحلية الا انه في غلبية
الوقت لا يفي الا بنسبة ٢٨٠ فقط .

٣ أسباب أنجحت استصلاح الأراضي في الماضي
وجود هدف - توصيل مسؤولية - التابة الفعالة



| | |
|----------------------|-----------|
| 515-111718/5311250-5 | 575794277 |
| 510599705 | 5759--59- |
| | 575971112 |

المجموعة ذات الجوائز

جنيہ مصری

ارسال ماہنامہ فقہاء کے تحت
شہزاد آباد لاہور
لیکچر ادارہ اعلیٰ تعلیم
بانیانہ اہل اہل مصری
۲۴ مئی طلعت عرب
و آئندہ علی المظاہر
سوال
وجواب

